الملف

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

وزير العمل: ندرس تصحيح الأجور الواردات لا تسمح بسلسلة رتب ورواتب

مع انهيار قيمة الليرة اللبنانية تضاءلت تلقائيا القيمة الشرائية لها، حيث كشف تقرير لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) فقدان العملة المحلية في لبنان نحو 82% من قوتها الشرائية في مقابل الدولار ما بين اعوام 2019 و2021، ما ادى الى تراجع مداخيل كل الموظفين في القطاعين العام والخاص

لا شك في ان الانهيار الاقتصادي والمالي لكل القطاعات المنتجة فاقم الازمة، وعجزت الدولة بكل مؤسساتها عن تلبية متطلبات موظفيها ودوائرها الرسمية، ما دفعها الى تقنين الدوام، حتى اجترحت اخيرا ما سمي المساعدة الاجتماعية للموظفين بما يعادل راتب شهر، وهذه المساهمات تبقى قاصرة عن سد الفجوة الكبيرة جدا الذي سببها ارتفاع سعر صرف الدولار الاميركي بعدما فقدت الرواتب بالليرة اللبنانية قيمتها الاقتصادية والمعيشية. هذا الامر وضع العاملين في القطاع العام على مختلف مسمياتهم الوظيفية واسلاكهم المدنية والعسكرية امام واقع صعب جدا لجهة الاستمرار في توفير الحد الادنى من مقومات العيش، لاسيما في ما يتصل بالتعليم والطبابة والغذاء والانتقال وسوى ذلك من متطلبات. وبقي مصير موظفي القطاع الخاص رهن تمكن لجنة المؤشر من تحديد نسبة غلاء المعيشة وبالتالي رفع الحد الادنى للاجور.

يعمل وزير العمل مصطفى بيرم على معالجة هذه المسائل باعتباره المعني بكل قطاعات العمل. في هذا اللقاء مع "الامن العام" يشرح سبل معالجة مشكلة تصحيح الاجور في القطاعين العام والخاص، وحقيقة الواقع والصعوبات المترتبة على عدم معالجة هذا الملف، علما ان المنحة او المساعدة الاجتماعية غير كافية ولا بد من تدابير جذرية تحول دون تنفيذها حتى الان احوال المالية العامة، كونها ترتبط بخطة التعافي الاقتصادي والاصلاحات البنيوية في الادارة والاقتصاد والدعم الدولي. اضافة الى الاضاءة على واقع العمالة اللبنانية والخطوات المتخذة لتوفير فرص العمل عبر خطوات اجرائية وادارية وتقنية جديدة.

■ لماذا غاب تصحيح الاجور والرواتب عن مشروع الموازنة واكتفت الحكومة بالمساعدة الاجتماعية لموظفي القطاع العام؟

□ اولا من باب التفسير وليس التبرير، العنوان المعلن هو غياب الواردات التي تسمح بالذهاب نحو سلسلة رتب ورواتب جديدة، ولكي لا تكون المسألة "مسلوقة" وتحت ضغط شعبوي وانتخابي، كما انه لا يمكن ان تترك الدولة التي ترعى القطاع العام، الموظفين والادارات والمؤسسات العامة والتعليم خبط عشواء. فكان لا بد من صيغة معينة استجابة لطوارىء اقتصادية ومراعاة للاوضاع الاجتماعية والمعيشية المتداعية، مع الاخذ في الاعتبار وضع مالية الدولة وتسيير المرفق العام، فكانت هذه الصيغة التي تبلورت نهائيا في مجلس الوزراء بعد ما طرحت اكثر من وجهة نظر حولها. لكن الاساس كان تقديم راتب لا يقل عن حد معين ولا يزيد عن حد اقصى. بعد نقاشات طويلة ايضا، تم انصاف المتقاعدين لكن بقيت مسألتهم في التعليم الرسمي، حتى توصلنا الى صيغة معينة عبر معيار محدد لاعطائهم بدل نقل يساهم في سد الخلل في قيمة الرواتب والاجور.

■ هل ترى ان هذه المنحة كافية لسد الفجوة الكبيرة؟

□ لا استطيع ان اقول انها كافية لأن الاوضاع الاجتماعية والمعيشية كارثية، لكن لا يمكن الا ان نعطي شيئا ما اذا لم يكن في استطاعتنا اعطاء الكثير، ووفق ما يقول المثل الشعبي "بحصة بتسند خابية".

■ هل في مقدور المالية العامة تحمل نفقات هذه المساعدات في ظل الانهيار الذي تعانيه؟

□ بسبب هذا الموضوع، لم يكن اعطاء المساعدة متسرعا تجنبا للشعبوية وتجنبا للعمل تحت الضغط. لكن يجب ان نكون واقعيين بحيث نراعي من جهة الوضع الاجتماعي والانساني وهذا حق وليس منة، ومن جهة ثانية يجب مراعاة مالية الدولة حتى لا نعطي باليد اليمين ونأخذ باليد اليسرى. نعم اعطى وزير المال ارقاما عملنا عليها، لانه حدد 7 الاف مليار للمساعدة يجب ان نسير تحته. هذا المبلغ موجود بالكامل والاتكال ايضا على الواردات المرتقبة في الموازنة، بحيث اجرينا تعديلات في الموازنة ادخلت دفتريا واردات من دون ان تثقل جيوب المواطنين تبعا لرسوم الى حد ما ذكية.

■ لكن مع زيادة الدولار الجمركي ألن تزيد اعباء المواطنين؟

□ الدولار الجمركي مرتبط بوجهتين. وجهة نحن نتبناها قائمة على المرحلية في الموضوع وتكون هي العنصر الوحيد في بحث رأس الوعاء الضريبي، ويتم تجنب كل ما له علاقة بالغذاء والدواء والمستلزمات الطبية والمواد الاساسية التي

وزير العمل مصطفى بيرم.

تدخل في يوميات المواطن، وايضا ندرس كل مرحلة بتداعياتها واثارها ومردودها، فنبني عليها من اجل المرحلة الاخرى. ثمة رأي آخر يقول لنذهب بمقدار محدد رقمي واحد حول قيمة الدولار الجمركي لكل السلع، ما عدا تلك المرتبطة بحياة المواطنين اليومية. هنا كان النقاش كان بنّاء ومحترما، بعيدا من النكاية والنكد ومن المزايدات ايضا، علما ان التعاون قائم داخل الحكومة رغم اختلاف وجهات النظر، وهذا امر طبيعي. لكن كلنا نحمل الهم الاجتماعي ولا نملك ترف اجراء اي مناورة في ما يتعلق بهذا الامر، رغم ان الحلول صعبة والظروف ضاغطة داخليا وخارجيا.

> **لا يمكن الدولة التي ترعى القطاع العام ان تتخلى عن الموظفين**
>
> **المساعدة لم تكن متسرعة تجنبا للشعبوية والعمل تحت الضغط**

■ اطلعتم على تقرير "الاسكوا" حول انهيار قيمة العملة الوطنية وبالتالي انهيار القيمة الشرائية لرواتب الموظفين، كيف تتعاطون مع هذه المسالة وهل من علاج لها؟

□ العلاج مرتبط بالثقة. العملة والاقتصاد مرتبطان بالثقة، والثقة مرتبطة باداء شفاف واصلاحات، وتشجيع عودة التداول بالعملة الوطنية، وجزء منها اصلاح القطاع المصرفي بعد سوء الائتمان الذي حصل بغض النظر عن العلاقة الملتبسة بين مصرف لبنان والمصارف الخاصة والسياسيين في البلد، والتي يجب ان لا يدفع ثمنها المواطن لانه ليس معنيا بهذه العلاقة الملتبسة.

■ ما هي البدائل او المشاريع التي تحضرونها في الوزارة حاليا ومستقبلا من اجل تسوية اوضاع الموظفين والعاملين في القطاعين العام والخاص بما يتناسب مع الازمة المعيشية القائمة؟

□ في ما يتعلق بوزارة العمل الموضوع المتعلق بالقطاع الخاص مرتبط بلجنة المؤشر التي بدأت عملها فور تشكيل الحكومة الجديدة بعد توقف خمس سنوات، وتم عقد لقاءات تمهيدية ثنائية الى ان باشرت جلساتها وصدرت عنها مخارج ومقترحات معينة كالمساعدة الاجتماعية والمنح المدرسية وزيادة بدل النقل، وبقيت مسألة تصحيح الحد الادنى للاجور او المساعدة الطارئة. هناك اصرار مني بأن اي مبلغ زيادة على الراتب يجب ان يتم التصريح عنه في الضمان الاجتماعي، وهذا امر لا يمكن التنازل عنه. بعدما انتهينا من اقرار الموازنة تفرغنا لعمل لجنة المؤشر.

■ قد تطرأ مشكلة في عدم تجاوب اصحاب العمل في القطاع الخاص مع تصحيح الاجور لانهم يشكون ايضا من تردي اوضاعهم، ما الحل؟

□ ستكون هناك مواءمة بين قدرة القطاع الخاص وحاجة الموظفين بمبلغ مقبول في حدود مليون و125 الف ليرة يصرح بها للضمان، بما يؤدي الى توفير واردات جديدة للضمان، وهذا امر مهم. لقد وافق اصحاب العمل، لكنهم اشترطوا حصول اعفاءات لهم عن تقديمات قدموها في السنتين الماضيتين. هنا، اتفهم عدم تحميلهم وزر الازمة الاقتصادية بالكامل، واحرص تاليا على استمرار المؤسسات والشركات الخاصة لمقاومة الانكماش الاقتصادي والحفاظ على الدورة الاقتصادية وعمالة اليد العاملة اللبنانية، لكني لا اسمح بمقايضة من هذا النوع، لذا انا مع تفكيك الملفين واصر على ذلك، لان ملف منح زيادة للعاملين والموظفين امر واجب. اما التعديلات القانونية، فهي امر احتمالي لا يمكن ان اعطي وعدا به كلجنة مؤشر، لانها لا تملك هذه الصلاحية التشريعية ووظيفتها ◄

◄ ليست اجراء تعديلات على القوانين، بل تحديد الظروف الاقتصادية والتضخم والانكماش والحد الادنى للاجور بناء على هذه الظروف. انا مصر على عدم قبول المقايضة وفق "اعطونا نعطيكم"، وتقديري ان رئيس الحكومة عرف موقفي واقتنع به واكد عليه. في العودة الى القطاع العام، لا نتكلم عن حلول مستدامة حاليا لأن الرؤية غير مكتملة بصورة نهائية، وخطة التعافي ما زالت قيد النقاش الذي سنشارك جميعا فيه وسندلو بدلونا حولها وفق ما يقدم لنا من ارقام ومعطيات وبرامج سواء على مستوى التعديلات او الاضافات او الالغاء.

■ هل من ادوار لوزارات اخرى في معالجة المشكلة، وما هي الاجراءات المطلوبة منها؟
□ المساهمات موجودة من وزارات اخرى، لكن وزارة العمل معنية بموجب القانون بالقطاع الخاص عبر لجنة المؤشر. وزارة المال هي المعني الاول، وبقية الوزراء يشاركون في اقتراحات بناءة ويساهمون في مناقشة اي حل وانضاجه واخراجه او قرار حكومي.

ادخلت على الموازنة واردات تبعا لرسوم ذكية لا تثقل كاهل المواطن

فالعمل جماعي وتشاركي بعيدا من التفرد الا بما يراعي بعض الاختصاصات الحصرية للوزارات بموجب القانون.

■ كيف ستتمكن وزارة العمل من تطوير عملها ومعالجة المشكلات القائمة على صعيد العمالة اللبنانية والاجنبية في ظل الازمات التي تعصف بالادارات العامة؟
□ لدينا العديد من الافكار. فمنذ مجيئنا الى وزارة العمل وضعنا استراتيجيا تقوم على ما يلي: حماية اليد العاملة اللبنانية، انعكس ذلك في تعميم تم نشره في الجريدة الرسمية وفي قرار يحمل الرقم 1/96 تاريخ 2021/1/25، يحدد 126 مهنة تم حصرها باللبنانيين تماما، مما يساهم في فتح الباب امام واحدة من اساليب مواجهة البطالة. وتم ارفاق ذلك بوجوب الاعلان عن هذه الوظائف في الموقع الالكتروني للوزارة، بما يؤدي الى تكوين "داتا" للمعلومات والجمع بين العرض والطلب في ما يتعلق بالعمالة اللبنانية. كما يتم العمل على احتمال نشوء المعاملة الالكترونية وقد تم اقرار الطابع الالكتروني في قانون الموازنة، وبالتنسيق مع وزارة التنمية الادارية سيتم اعتماد شباك موحد بين الادارات بما يؤدي الى ان يقوم المواطن بشكل واسع بتقديم معاملته بالطريقة الالكترونية، الامر الذي يوفر جهدا ووقتا ومالا وايضا حماية للمواطن من اي عملية ابتزاز او رشوة او عرقلة. هذه المسألة مهمة جدا. اما في كيفية مواجهة المعوقات المادية واللوجستية التي يعلمها الجميع، من كهرباء ونقص اوراق وحبر وقرطاسية وسوى ذلك، فقد تم اعتماد اسلوب ادارة الازمة عبر تسيير المرفق العام بعملية مناوبة بين الموظفين، وتأمين الخدمة للمواطن، والشفافية في الحوار معه، وهذا حق مرتبط بحوكمة رشيدة نعمل على تأسيس مداميكها امام العجز في الموارد المادية والبشرية، وعلى تحفيز الموظف والوثوق به واحترام تجربته. انتجت هذه السياسية تجاوبا من الموظفين، وانشىء فريق عمل مصغر على مستوى مكتب الوزير وايضا على مستوى الموظفين بشكل عام سواء في الادارة المركزية او في الفروع، عبر المشاركة معهم والاستماع الى مطالبهم والوقوف ايضا امام مشاكلهم وامام ما يعانونه مع تقدير دورهم. هذا يجعلنا جميعا نعمل في اطار ادارة تشاركية وروح فريق العمل، كي نتحمل المسؤولية معا لمواجهة الظروف الصعبة التي يمر فيها لبنان، مع كل الامل في تحقيق انجازات ولو على طريق الخطوة خطوة لخرق الحصار المطبق على هذا البلد لكي يقوم من جديد.

وافق اصحاب العمل على زيادة الرواتب شرط اعفائهم من تقديمات قديمة.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام